١٦٢/٤٦ ـ أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية ، ١٩٧٦[٤٣] ، وما اعتمده مؤتمر الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من توصيات ذات صلة بشأن التدابير القومية[٤٤] ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٤/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي ، بما في ذلك سياسات اسرائيل وممارساتها الاقتصادية والاجتماعية ،

وقد جزعت جزعاً شديداً لاستمرار سياسات الاستيطان الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، التي أُعلن أنها غير قانونية وأنها عقبة رئيسية أمام السلم ،

١ ـ تحيط علماً بالتقرير المرفق بمذكرة الأمين العام[٤٥] ؛

٢ ـ تدعو إلى أن تكف اسرائيل فوراً عن ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني ، ولاسيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣ ـ تعرب عن جزعها للتدهور ، نتيجة للاحتلال الاسرائيلي ، في أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

٤ ـ تؤكد أن الاحتلال الاسرائيلي يتعارض مع المقتضيات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة ؛

٥ ـ ترفض الخطط والإجراءات الاسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة ، ولاسيما زيادة المستوطنات الاسرائيلية والتوسع فيها ؛

٦ ـ تطلب إلى الأمين العام أن ينظر في سبل ووسائل تحسين أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن يقوم ، ريثما يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، بالتخطيط من أجل اتخاذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات اقتصادية واجتماعية متضافرة ؛

٧ ـ تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٦٣/٤٦ ـ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٨١/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي عينت فيه لجنة المستوطنات البشرية للعمل باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية المسؤولة عن تنسيق وتقييم ورصد الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠[٤٦] ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٧٣/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي نظرت فيه في التقرير الأول للجنة المستوطنات البشرية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠[٤٧] ، الذي قُدم عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٨١/٤٣ ،

وإذ تسلّم بأن الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ تتيح إطاراً لعمل الحكومات من أجل تيسير إتاحة المأوى الملائم للجميع ، وبأنه يمكن للاستراتيجية العالمية أيضاً ، من خلال المأوى والمرافق ، معالجة قضايا التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الأوضاع الصحية ومشاركة المرأة والنهوض بالبيئة المعيشية للناس وتعزيز التنمية القابلة للإدامة ،

وإذ تؤكد على أن البؤرة التنفيذية للنهوض بهدف تيسير إتاحة المأوى للجميع تتمثل في العمل على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الوطنية للمأوى المندمجة في سياسات الاقتصاد الكلي للانتفاع الأمثل من الموارد الطبيعية والبشرية استناداً إلى معايير ملائمة وطنياً ومقبولة اجتماعياً ،

وإذ تؤكد أيضاً على أن اعتماد الاستراتيجيات التمكينية للمأوى من شأنه أن يؤدي إلى تعبئة الموارد على أساس قابل للإدامة ويسهل وصول كافة فئات السكان إلى الموارد المتاحة ،

---

(٤٣) تقرير الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فانكوفر ، ٣١ أيار/مايو ـ ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.76.IV.7 والتصويب) ، الفصل الأول .

(٤٤) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

(٤٥) A/46/262-E/1991/95 .

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٨ ، الإضافة (A/43/8/Add.1) .

(٤٧) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ٨ ، الإضافة (A/44/8/Add.1) .

وإذ تلاحظ أنه يمكن لهذه التعبئة للموارد الوطنية من خلال الاستراتيجيات التمكينية للمأوى أن تفضي إلى التخفيف جزئياً من القيود الاقتصادية التي تؤثر على بلدان كثيرة ،

وقد نظرت في التقرير الثاني للجنة المستوطنات البشرية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠[٤٨] ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عدداً من الحكومات قد استحدث أو أعاد صياغة استراتيجيات وطنية للمأوى ، استناداً إلى مبادىء تمكين كافة القوى الفاعلة في قطاع المأوى ، وأن حكومات أخرى كثيرة قد استهلت العمل في عناصر معينة مكونة لاستراتيجية وطنية للمأوى ،

وإذ تلاحظ أيضاً مع الارتياح ما تقدمه الحكومات المانحة والهيئات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية ،

وإذ تدرك أهمية المحافظة على الزخم الذي تولّد بالفعل على المستويين الوطني والدولي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية ،

١ - تثني على الحكومات التي تقوم بتنقيح وتعزيز وصياغة استراتيجياتها الوطنية للمأوى أو تنفيذها استناداً إلى المبادىء التمكينية للاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ؛

٢ - تحث الحكومات التي لم تشرع بعد في اتخاذ إجراءات لصياغة استراتيجية وطنية للمأوى استناداً إلى المبادىء التمكينية ، أو التي لم تتخذ حتى الآن سوى خطوات مؤقتة وحسب ، على زيادة جهودها - مستعينة بالمبادىء التوجيهية للعمل الوطني الواردة في الاستراتيجية العالمية ، ومشتملة على القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية في مجال المأوى ، مع ضمان مشاركة الرجل والمرأة وإعطاء اهتمام خاص للمواضيع التي تمس المرأة - في وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية للمأوى تحقيقاً لهدف تيسير المأوى للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

٣ - توصي بأن تقوم جميع الحكومات باعتماد نظام فعّال من حيث التكاليف لرصد التقدم المحرز في الاستراتيجيات الوطنية للمأوى والأخذ قدر المستطاع عملياً بالمبادىء التوجيهية التي أعدها المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ؛

٤ - تحث أيضاً الحكومات على أن تدمج كامل البعد البيئي في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمأوى وذلك بأن تتبع ، مثلاً ، موجز نقاط رصد البيئة الوارد في تقرير المدير التنفيذي عن أهمية المستوطنات البشرية والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لمفهوم التنمية القابلة للإدامة[٤٩] ؛

٥ - تدعو الحكومات إلى تقديم التبرعات إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بغية تسهيل تنفيذ الاستراتيجية العالمية ؛

٦ - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى على زيادة الدعم المالي وغير المالي المقدم إلى الحكومات لتنفيذ خطة عمل الاستراتيجية العالمية ؛

٧ - تعتمد خطة العمل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠[٥٠] ، وتحث جميع الحكومات ، في إطار استراتيجياتها الوطنية للمأوى ، وكذلك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على إعداد وتنفيذ خطط العمل الخاصة بها .

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٦٤/٤٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى التوصيات التي اعتمدها الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية[٥١] ، والتي تشكل أساس العمل الوطني والتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أنشأت بموجبه لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من أجل التوصل ، في جملة أمور ، إلى تحقيق مزيد من الاتساق والفعالية في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، تمشياً مع الأهداف والمسؤوليات المنصوص عليها في القرار ١٦٢/٣٢ ، قد نجحا في جعل المستوطنات البشرية تحتل مرتبة أعلى في جدول العمل الوطني

---

(٤٨) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ٨ ، الإضافة والتصويب (A/46/8/Add.1 و Corr.1) .

(٤٩) HS/C/13/6 ، المرفق .

(٥٠) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الملحق رقم ٨ ، الإضافة والتصويب (A/46/8/Add.1 و Corr.1) ، الفرع الثالث والتذييل .

(٥١) انظر : تقرير الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، فانكوفر ، ٣١ أيار/مايو - ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.76.IV.7 والتصويب) .